التشاركية.. مفهوم واحد ومعان مختلفة

سيروب: من غير الصحيح إطلاق وصف تشاركية على أي مشروع يدخل فيه القطاع الخاص مع العام

قريط: خصخصة الإدارة وليس خصخصة الملكية

جلنار العلي

يرى الكثير من المتابعين والمهتمين بالشأن الاقتصادي أن التشاركية بين القطاعين العام والخاص في تشغيل وإدارة المؤسسات الإنتاجية الحكومية الخاسرة أو تلك المهددة بالإيقاف حل جيد، وذلك في ظل عدم مقدرة بعض الإدارات الحكومية على إنعاش هذه الشركات، وتصريحات الكثير من المديرين حول سوء الأوضاع في شركاتهم والصعوبات التي تواجه العمل وتأمين المواد الأولية، فما إمكانية تطبيق هذا الحل؟ وما الآلية التي يجب القيام بها لتشجيع القطاع الخاص على الخوض في هذه التجربة؟

المزيد من الوعي

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور زكوان قريط، رأى في تصريح لـ«الوطن» أنه يجب على الحكومة في ظل الأوضاع الحالية القيام بهذه التجربة، خاصة إن لم تكن قادرة على تشغيل بعض شركاتها، فمن الممكن توقيع عقود تشاركية مع القطاع الخاص وفق قانون التشاركية لعام ٢٠١٦، وأن يتضمن العقد تشغيل المنشأة لمدة ٥ سنوات على سبيل المثال، على أن يتم تسليمها بعد مرور هذه الفترة بشرط تحقيق إيرادات وأرباح جيدة، إضافة إلى مراقبة التشغيل خلال سنوات العقد من الحكومة، وذلك وفقاً لنظام BOT أي البناء والتشغيل والتحويل.

وأعتبر قريط أن الحكومة قد لا تلجأ إلى تعميم هذه التجربة والتوسع بها، لأن البعض قد يعتبر أنها تحمل نوعاً من المساس بالسيادة الوطنية، أو يظن أن الحكومة باعت شركاتها للقطاع الخاص، لذا فإن الأمر يحتاج قبل تطبيقه إلى المزيد من الوعي بما يحقق مصلحة الطرفين، فالحكومة من ناحية لديها الكثير من الشركات الإنتاجية وخاصة في وزارة الصناعة متوقفة وخاسرة، ومن المجدي تسليمها للقطاع الخاص لفترة ما وفق شروط معينة مع تقديم بعض التسهيلات لتشجيعه، كالإعفاء الضريبي مثلاً أو بعض التسهيلات المتعلقة بالاستيراد، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخبرة الإدارية لدى القطاع الخاص والعقلية الخاصة التي يمتلكها.

خصخصة الإدارة لا الملكية

وتابع: «وهنا يجب التمييز بأننا نقصد خصخصة الإدارة وليس خصخصة الملكية، فالملكية تعود حتماً للحكومة، لكن تشغيل المنشآت وتحقيق الأرباح يحتاجان إلى إدارة خاصة تفكر بأسلوب يختلف عن التفكير الحكومي، فالقطاع الخاص يحرص على التخفيف من نسب الهدر ويسعى بشكل دائم إلى الربح والإنتاجية العالية، لذا من مصلحته تشغيل المنشأة بأقصى طاقة واستغلال كل الموارد المتاحة والاستفادة من الحسومات والإعفاءات للحصول على نسبة من الأرباح».

وأشار قريط إلى وجود الكثير من التشابك بين مؤسسات القطاع العام، فمثلاً هناك شركات مدينة لمؤسستي الكهرباء والمياه بمليارات الليرات منذ عشر سنوات تقريباً، وهذا قد لا يشجع القطاع الخاص على الدخول، لذا فإن الأمر يحتاج إلى دراسة دقيقة وشاملة من رئاسة مجلس الوزراء، مع التركيز على الشركات الآيلة للتصفية، والتي تعيقها بتعقيدها إلى قطاع خاص لتشغيلها ووضعها على عجلة الإنتاج.

وأكد قريط أن هذه التجربة تعود بالفائدة على الاقتصاد السوري ككل، من خلال إعادة دوران عجلة الإنتاج بدلاً من انتظار تمكن القطاع العام بالقيام بذلك، وخاصة بوجود الكثير من الشركات الحكومية التي أنهكها الفساد والمحسوبيات، لافتاً إلى أن صدى هذه التجربة قد لا يكون فورياً، فقد تطول فترة انعكاس ذلك لمدة ثلاثة أعوام.

سارادوريان: التجربة تحتاج إلى هدوء وحذر فالقطاع الخاص لا يقبل الخسارة

لغط بالمفاهيم

من جهتها، بيّنت عميد كلية الاقتصاد في القنيطرة سابقاً والخبيرة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب، في تصريح خاص لـ«الوطن»، أنه لم ينفّذ سابقاً في سورية أي مشروع على أساس التشاركية فلم يوجد قانون لذلك في السابق، لافتة إلى وجود لغط بالمفاهيم حول هذا المبدأ، فمفهوم التشاركية نشأ في دول العالم المتقدم وانتقل إلى الدول النامية على أساس أن يدخل القطاع الخاص كشريك مع القطاع العام في تنفيذ البنى التحتية والمرافق العامة التي كانت في السابق حكراً على الدول، لكن المبرر الرئيسي لنشوء هذا المبدأ هو تراجع إيرادات الدول بشكل عام وعجزها عن تنفيذ وتمويل هذه المشروعات بمفردها لكونها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وبالمقابل قرار مفرد من جهة واحدة، بل على العكس إذ يجب أن تكون هناك مجموعة من العارضين المؤهلين الذين يمتلكون خبرات سابقة وملاءات مالية وقدرات فنية ليحق لهم التقدم للمناقصات، لافتة إلى أن جزء من الاقتصاد العام، مؤكداً أن هذه التجربة لا تعني الاستغناء عن إدارة القطاع العام لشركاته لأنه يحمي شريحة واسعة من المواطنين.

وفي السياق ذاته، قالت سيروب: «من المفروض مثلاً أن تكون المرافئ (مرفأي طرطوس واللاذقية) مقامة على أساس التشاركية، لكن لا أعتقد ذلك، لأن التشاركية يجب أن تترافق مع إجراءات تستدعي إعلاناً ومزادات علنية، وهذا لم نسمع به»، مشيرة إلى أنه وفقاً للقانون يجب أن تكون هناك قائمة بالمشروعات صادرة عن الجهات العامة وتُدرس من قبلها، ويتم إنشاء نموذج مالي يسمى «القيمة مقابل النقود» وهذا الأمر منصوص عليه قانوناً، وذلك يبيّن أنه من الأجدى أن يدخل القطاع الخاص كشريك مع القطاع العام بتنفيذ المشروعات كخيار أفضل من الخيار التقليدي المعتاد، وبعد تقديم الدراسات يتم إقرارها ودراستها من مكتب التشاركية في هيئة التخطيط والتعاون الدولي وترفع إلى مجلس التشاركية في رئاسة مجلس الوزراء، لتبدأ فيما بعد إجراءات الإعلان وما إلى ذلك، لافتة إلى أن كل ذلك لا يحدث في سورية.

وأشارت إلى أهمية تطبيق قانون التشاركية بحذافيره، باعتبار أنه يمس أموال الشعب، وبالتالي فإن ذلك يستدعي شفافية أكبر بالإجراءات.

قد تحرر الأسعار

ومن القطاع الخاص، يرى الصناعي سركيس سارادوريان في تصريح لـ«الوطن» أن مشاركة القطاع الخاص مع العام بأي مجال سواء في السياحة أم المطارات أو المرافئ والمعامل الإنتاجية أو الحقول الزراعية، تعطي دافعاً ونوعاً من الحوافز وذلك لتحسين المعيشة والإنتاج، لكن هذا الأمر له سلبياته أيضاً لكونه قد يؤدي إلى تحرير الأسعار وهذا يعد أمراً كارثياً وخطراً بالنسبة للواقع المعيشي والاقتصادي الحالي، موضحاً أن القطاع الخاص لا يقبل بالخسارة والبالتالي يلجأ إلى رفع الأسعار من دون تقديم أي نسبة دعم، لذا فإن الدخول بهذه التجربة يحتاج إلى حذر وهدوء.

وأشار إلى أنه يجب إشراك القطاع الخاص بالقطاعات الخاسرة سواء إنتاجية أم زراعية أو سياحية، لكن بشكل بطيء للتمكن من قياس نتائج هذه التجربة التي تعود فائدتها إلى تحرر الجهة العامة من الخسارة المستمرة، ما ينعكس سلباً على دور الاقتصاد العام، مؤكداً أن هذه التجربة لا تعني الاستغناء عن إدارة القطاع العام لشركاته أو يحمي شريحة واسعة من المواطنين.

خلل حقيقي ومخيف

وأشارت سيروب إلى أنه من غير الصحيح إطلاق مسمى التشاركية على أي مشروع دخل فيه القطاع الخاص مع العام، لافتة إلى أن الاعتماد لا يزال قائماً على المرسوم رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ الذي يعطي الصلاحية للمؤسسة العامة أن تطرح ممتلكاتها للاستثمار، وهذا يعد خللاً حقيقياً ومخيفاً حسب وصفها، لأن إجراءات التشاركية تعطي ضماناً أكبر للمال العام لكونها لا تسمح بتوقيع عقود مباشرة أو إصدار عجز القطاع الخاص عن القيام بهذا أيضاً، فتم اللجوء إلى فكرة التشاركية، وبالتالي لا يقصد بذلك القطاعات الإنتاجية، وتابعت: «لكن في سورية نحن نقوم بتشويه المفاهيم، فعندما صدر قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦، لم يحدد أن المقصود بهذا المبدأ البنى التحتية والمرافق العامة، فالقطاع الخاص عندما يريد الدخول بأي معمل إنتاجي سواء كونسورة أو ما شابه، هو قادر على القيام بذلك بمفرده ولا يحتاج إلى شريك، أي لماذا يدخل كشريك في بنى قائمة أساساً للدولة؟ وهذا ما أقصده بإساءة استخدام قانون التشاركية، وأعتقد أنه لا يوجد إلى الآن مشروع طُبّقَ على أساس تشاركي بالشكل الصحيح وفقاً لقانون عام ٢٠١٦».

غرام الذهب يصل إلى ٥٢٠ ألف ليرة

الوطن

ارتفع سعر غرام الذهب أمس الإثنين ١٠ آلاف ليرة عن النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات في دمشق يوم السبت الماضي، ليصبح ٥٢٠ ألف ليرة لأول مرة في تاريخ أسعار الذهب في سورية.

ووفق النشرة فإن سعر غرام الذهب عيار ٢١ قيراطاً سجل ٥٢٠ ألف ليرة للمبيع، و٥١٩ ألف ليرة للشراء، في حين بلغ سعر الغرام عيار ١٨ قيراطاً ٤٤٥٧١٤ ليرة للمبيع، و٤٤٤٧١٤ ليرة للشراء، كما ارتفع سعر الليرة الذهبية عيار ٢١ لتسجل ٤٤١٥٠٠٠ ليرة، وارتفع سعر الأونصة لتسجل ١٩٣٠٠٥٠٠ ليرة.

وتعد هذه المرة الخامسة التي يرتفع فيها سعر غرام الذهب منذ بداية الشهر حتى يوم أمس، حيث سجل سعر الغرام الواحد مطلع الشهر الجاري ٤٧٥ ألف ليرة للمبيع، بعد أن حافظ على ثباته قرابة الأسبوع، أي إن قيمة الارتفاع وصلت إلى ٤٥ ألف ليرة في عشرة أيام، علماً أن التأرجح بين الارتفاع والانخفاض هو الصفة الغالبة على سعر الذهب منذ بداية العام الحالي، فمثلاً ارتفع سعر الغرام منه عيار ٢١ مطلع شهر أيار الماضي ارتفاعاً قياسياً ووصل إلى نصف مليون ليرة لأول مرة في سورية، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي وصولاً إلى ٤٧٣ ألف ليرة في الرابع والعشرين من شهر حزيران الماضي، ليعود للارتفاع مجدداً وصولاً إلى السعر الأخير.

وشددت جمعية الصاغة على كما تفعل دائماً على ضرورة الالتزام بالتسعيرة الصادرة عن الجمعية تحت طائلة المساءلة، إلى جانب تعاميمها للحرفيين أصحاب المحال بعدم شراء أي قطعة ذهبية من أي مواطن من دون فاتورة، وأن تكون الفاتورة نظامية وعليها ختم الجمعية، مع ضرورة وجود اسم البائع عليها حصراً وتسجيلها في دفتر المشتريات، وذلك لتجنب التعرض لخسائر مادية في حال تبين أن القطعة الذهبية مسروقة.

أما على المستوى العالمي، فقد ارتفعت أسعار الذهب في المعاملات الآسيوية المبكرة يوم أمس، بعدما ألقت بيانات وظائف أميركية في الأسبوع الماضي بظلالها على قوة سوق العمل، ما دفع المستثمرين إلى مزيد من الحذر بخصوص مسار رفع الفائدة الأميركية.

وحسب وكالة «رويترز» فإن سعر الذهب ارتفع في المعاملات الفورية ٠,١ بالمئة إلى ١٩٢٥,٤٩ دولاراً للأوقية.

انطلاق فعاليات الدورة السادسة للجنة الحكومية المشتركة السورية - العُمانية غداً في مسقط

الخليل لـ«الوطن»: فرص التعاون للاستثمار المتاحة بين البلدين كبيرة

الصقري لـ«الوطن»: قريباً رجال أعمال عُمانيون في دمشق لاستكشاف فرص الاستثمار

مسقط -سيلفا رزوق
محمد منار حميجو

حَطَّ وفد اقتصادي وحكومي سوري كبير برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، أمس، في العاصمة العُمانية مسقط لعقد الدورة السادسة للجنة الحكومية المشتركة السورية العُمانية ومنتدى الأعمال السوري- العُماني المقرر انطلاقه غداً.

وزير الاقتصاد أكد أنه وبالتوازي مع اجتماعات اللجنة المشتركة سيتم توقيع عدد من الاتفاقيات، وسيتم العمل على تطوير وتفعيل التعاون على مستوى البرامج التنفيذية، مضيفاً: أيضاً هناك توقيع لبرامج أخرى لمذكرات تفاهم برامج متعددة.

وقال: ندعو رجال الأعمال والمستثمرين في سلطنة عمان ليكون لهم حضور فاعل على مستوى الاستثمار في سورية سواء في مجال إعادة الإعمار أم المجالات الاقتصادية الأخرى في سورية وهي كبيرة وذاخرة نتيجة.

مجال واسع للاستثمار

الوزير الخليل أكد أن هذه الفرص تشكل مجالاً واسعاً للاستثمار ومضموناً على مستوى نتائج العمل الاستثماري، منوهاً بأن قانون الاستثمار واحد من القوانين المهمة للتجارة، وهو قانون متطور لا يقل عن القوانين الاستثمارية الموجودة في دول أخرى ويعمل على تعزيز البيئة الاستثمارية وتوفير كل الشروط واستقطاب رؤوس الأموال سواء المحلية أم رؤوس الأموال الخارجية.

وأعرب خليل عن شكره لوزير الاقتصاد العماني على التحضيرات الكبيرة لاجتماعات اللجنة المشتركة، واصفاً إياها بأنها تحضيرات مهمة تأتي بعد انقطاع نحو ١٣ عاماً، حيث إن الجولات لم تنعقد منذ ٢٠١٠ وحتى اليوم.

ولفت خليل إلى استمرار التواصل بين البلدين، مشيراً إلى الزيارة المهمة والتاريخية التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلى سلطنة عمان والتي التقى خلالها السلطان هيثم بن طارق، مؤكداً أن توجيهاته لهذه الاجتماعات يتمتين كل أواصر التعاون بين البلدين والارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بشكل أكبر.

وأضاف: هناك فرص كبيرة متاحة للتعاون بين البلدين تجارية وصناعية واستثمارية، لافتاً إلى أهمية ملتقى رجال الأعمال والذي تحاول الحكومة من خلال القطاع الخاص أن يكون له دور فاعلٌ في التعاون بين البلدين وتطوير العلاقات والعمل بينهما، مؤكداً وجود فرص ذاخرة وكبيرة على مستوى التعاون التجاري.

وأوضح الخليل أن التعاون التجاري بين البلدين تطور بشكل مضطرد خلال السنوات الماضية لكنه لا يزال دون المأمول مضيفاً: نحن بحاجة لعمل أكبر بما يخدم المستوى الاستثماري بين البلدين وهناك فرص استثمارية يمكن أن تتشكل من خلال التفاهمات الصقري: إن مجالات كثيرة للتعاون قائمة بين البلدين وهناك تطلع لتوقيع مذكرات تفاهم والقيام ببرامج تنفيذية لخدمة مصلحة سورية وسلطنة عمان.

وبيّن الصقري أن التعاون بين سورية وعمان سيشمل في المرحلة المقبلة كل المجالات، ومن الممكن التوقيع على هامش أعمال اللجنة الحكومية المشتركة على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ومنها الطاقة والتبادل التجاري والاستثمار المشترك، وقال: «هناك عدد من الاتفاقيات نعمل على بحثها مع الجانب السوري ونأمل أن يتم التوقيع على بعض مذكرات التفاهم خلال هذه الجولة من الدورة السادسة من اللجنة الحكومية المشتركة والتي تأتي بعد انقطاع طويل جداً ونحن أيضاً عملنا خلال الفترة الماضية على محاولة أن تكون هذه الزيارة مثمرة وتخدم الجانبين والنتيجة الأهم هي تنفيذ هذه الاتفاقيات وتحويلها إلى واقع».

حجم التبادل التجاري

وزير الاقتصاد العُماني لفت إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل خلال السنوات الماضية إلى ١٩مليار، وهذا يعتبر نمواً كبيراً، وأضاف: « لكن نعتقد أن حجم التبادل التجاري لا يرتقي لمستوى الفرص الممكنة والتعاون الممكن الذي نتطلع إليه بشرف ويتطلع إليه رجال الأعمال العُمانيون ورجال الأعمال السوريون.

الوزير الصقري كشف عن تنظيم زيارة قريبة لرجال الأعمال العمانيين إلى دمشق في القريب العاجل وقال: « نعتقد بأن هناك شغفاً كبيراً جداً من رجال الأعمال وتطلعاً كبيراً لزيارة دمشق في أقرب فرصة وإن شاء الله نتطلع أن نكون على رأس الوفد الذي سيزور سورية في الجولة القادمة من اجتماعات اللجنة الحكومية المشتركة وأن تصبح اجتماعاتها دورية لاسيما بعد عودة سورية إلى حضنها العربي وما شهدته من عودة للاستقرار، حيث أصبح هناك فرص مواتية ومجالات كبيرة جداً وبالتالي نتوقع أن تكون وتيرة الاجتماعات مستمرة.

مشاريع مشتركة

سفير سورية في عُمان إدريس ميا وفي تصريح مماثل لـ«الوطن» قال: إن منتدى الأعمال السوري- العماني سيبحث في كل المجالات، مبيناً أن الهدف الأساسي من انعقاده هو بحث فرص الاستثمار المشتركة في كلا البلدين، وإقامة مشاريع مشتركة.

وقال: «نأمل أن يشكل هذا المنتدى محطة في تطوير التعاون بين البلدين، وخلال هذا المنتدى هناك عدة محاور تبحث في العلاقات الثنائية وكذلك إمكانية قيام مشاريع مشتركة بين البلدين والتمهيد لزيارة وفد كبير من رجال الأعمال العمانيين إلى سورية، وهذا الوفد سيكون برئاسة وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العُماني وسيضم ممثلين عن رجال الأعمال العمانيين في مختلف المحافظات العُمانية».

وشدد السفير ميا على أن انعقاد المنتديات الاقتصادية ليس هدفاً بحد ذاته وإنما سيتم التأكيد خلالها على تعزيز العلاقات وما سيتم الاتفاق عليه سوف يتابع بكل تأكيد.

ووصل إلى مسقط أمس وفد اقتصادي وحكومي سوري كبير برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل.

ورافق الوفد الحكومي رئيس مجلس الأعمال السوري- العماني وسيم قطان ورئيس غرف اتحاد التجارة أبو الهدى اللحام، وعضو مكتب اتحاد غرف الصناعة محمد السواح، إضافة لعدد كبير من رجال الأعمال يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتقام فعاليات المنتدى الذي يستمر يومين في فندق الكمبنسكي في مسقط برعاية وحضور وزيري الاقتصاد في البلدين، بالتزامن مع عقد اجتماعات اللجنة الحكومية المشتركة السورية- العُمانية.

السفير ميا: ما سيتم الاتفاق عليه سوف يتابع بكل تأكيد

وفد كبير من رجال الأعمال السوريين إلى مسقط لحضور منتدى الأعمال السوري – العماني (خاص الوطن)